



مجلة المختار للعلوم الاقتصادية

مجلة علمية محكمة نصف سنوية تصدر عن كلية الاقتصاد - جامعة عمر المختار



المجلد الثامن	العدد الخامس عشر	يونيو (حزيران) 2021
---------------	------------------	---------------------

المصارف ودورها في تمويل الاستثمار في ليبيا

أ. أسماء مبارك الحاسي

كلية الاقتصاد/ قسم التمويل - جامعة بنغازي

asma.alhase73@gmail.com

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الدور الذي تقوم به المصارف التجارية بوصفها إحدى المؤسسات المالية المهمة بليبيا في تمويل الاستثمار، ولغرض تحقيق هدف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي الكمي، لكونه المنهج المناسب لهذا النوع من الدراسات والذي يقوم على وصف الظاهرة، وقد اعتمدت الدراسة على البيانات والإحصاءات الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي خلال الفترة الممتدة من (1990-2019). وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن قروض الأنشطة الاقتصادية التي منحها المصارف التجارية كانت مستقرة ولكنها شهدت ارتفاعاً كبيراً خلال فترة الدراسة، وأن القروض العقارية كانت مرتفعة طيلة الفترة محل الدراسة، وأن القروض الصناعية شهدت ارتفاعاً بداية الفترة محل الدراسة واستقرت في منتصفها، وتوقفت خلال السنوات الأخيرة من الفترة، كما بينت النتائج أن القروض الاجتماعية كانت منخفضة ولكنها ارتفعت في نهاية فترة الدراسة، وأن السلف والسحب على المكشوف الممنوحة من المصارف التجارية كانت منخفضة ولكنها ارتفعت في نهاية فترة الدراسة، أما قيم الكمبيالات فقد كانت متذبذبة طيلة فترة الدراسة، وأن التسهيلات التي منحها المصارف التجارية كانت منخفضة في السابق ولكنها ارتفعت كثيراً في نهاية فترة الدراسة، وأن إجمالي قيم الائتمان الممنوحة من المصارف التجارية كانت منخفضة، وارتفعت بشكل كبير في نهاية الفترة المشار إليها.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار - التمويل - المصارف التجارية.

مقدمة

تعد المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم من أكثر المشروعات انتشاراً في كافة دول العالم بما في ذلك الدول الصناعية التي تتوفر لديها مقومات إقامة المشروعات الكبيرة، وتؤدي المشروعات الصغيرة والمتوسطة دوراً مهماً في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كافة الدول من خلال زيادة مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، وزيادة معدلات النمو عن طريق ما تساهم به من السلع والخدمات التي توفرها

للسوق المحلية وتصدير الفائض منها، فضلاً عن خلق فرص جيدة للباحثين عن العمل وتحسين مستوى المعيشة وتنمية العناصر البشرية وغيرها من المساهمات الأخرى.

أهمية الدراسة

نظراً لحاجة الكثير من المشاريع بأنواعها الصغرى والمتوسطة إلى تمويل الكثير من نفقاتها اللازمة لاستمرار العملية التشغيلية مثل رأس المال العامل وغيره، عليه فقد قامت المصارف سواء بهذا الدور باعتبارها المؤسسة التمويلية الرئيسية في ليبيا إن لم تكن الوحيدة.

كما تكمن أهمية الدراسة كونها تتناول تطور منح القروض في ليبيا، ومتابعة المؤشرات في فترة معينة مما يتيح لنا دراسة وتحليل هذه الفترة، وعليه تتبع الأهمية العلمية للدراسة في محاولة تقديم جملة من التوصيات التي من شأنها أن تسهم في تذليل الصعوبات التمويلية التي تواجهها هذه المشروعات.

مشكلة الدراسة

نظراً لأهمية القروض على اعتبار أنها أحد مصادر التمويل الخارجي للعملية الإنتاجية، وباعتبار أن مشكلة التمويل من أهم الصعوبات التي تواجه المشروعات بمختلف أنواعها، حيث أن عدم توفر التمويل الكافي للمشروعات الصغرى والمتوسطة يعد من الصعوبات التي يواجهها أصحاب هذه المشروعات، في محاولة منهم للحصول على التمويل المصرفي، وبناءً على ما تقدم يمكن تحديد مشكلة الدراسة في الإجابة على التساؤل التالي:-

"ما دور المصارف بوصفها أحد المؤسسات المالية المهمة في تمويل الاستثمار في ليبيا؟"

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى:-

التعرف على الدور الذي تقوم به المصارف كإحدى المؤسسات المالية المهمة في ليبيا، إن لم تكن الوحيدة في تمويل الاستثمار.

منهجية الدراسة

لغرض تحقيق هدف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي الكمي، لكونه المنهج المناسب لهذا النوع من الدراسات والذي يقوم على وصف الظاهرة، وقد اعتمدت هذه الدراسة على الدراسات والمصادر الأولية في الجانب النظري، كما اعتمدت في الجانب الميداني على البيانات والإحصاءات الثانوية الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي خلال الفترة من (1990-2019).

الدراسات السابقة:

نظراً لأهمية هذا الموضوع فقد تعرضت له العديد من الدراسات، حيث قام عبد الله، (2016) بدراسة دور المصارف التجارية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والتعرف على معايير منح الائتمان لهذه المشروعات. وكان من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، عدم قدرة هذه المشروعات

على تقديم الضمانات المطلوبة من المصارف التجارية وضعف قدرتها على تقديم البيانات المالية المطلوبة والتي على ضوءها يتم منح القرض.

ومن جانب آخر حاولت دراسة بتال، وآخرون، (2011) معرفة دور المصارف الخاصة في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتقديم فكرة عن التمويل، وأنواعه ومخاطره. وكانت أهم النتائج التي توصل إليها وجود دور تمويلي للمصارف، يتراوح ما بين تأسيس الصناديق التي تقوم بتمويل هذه المشاريع، وإنشاء وحدات خاصة داخل المصارف بالخصوص.

أما دراسة (أبوصاع، 2009) فقد هدفت إلى معرفة أهم مصادر تمويل الصناعات الصغيرة في ليبيا، ومحاولة إيجاد أنواع جديدة من التمويل، تسهم في تطوير الاستثمار في الصناعات الصغيرة في ليبيا، وكانت أهم نتائجها، تدني مصادر التمويل المقدمة من المصارف التجارية والتي تكاد لا تفي بالاحتياجات المطلوبة.

في حين سعت دراسة (الحاسي، 2009) التعرف على الدور الذي يقوم به التمويل المصرفي في الاستثمار في قطاع الصناعة في ليبيا، وتوصلت إلى وجود دور فعال للمصارف في تمويل قطاع الصناعة، وأن هذا القطاع يستحوذ على قدر لا بأس به من الائتمان المصرفي.

وقامت دراسة (النسور، 2009) بقياس كفاءة التمويل الحكومي الموجه نحو تنمية المشروعات الصغيرة، وذلك من خلال دراسة وقياس الكفاءة الاقتصادية والاجتماعية ومؤشرات الإنتاج للمشروعات الصغيرة الممولة من المؤسسات الحكومية في الأردن، ومن ضمن النتائج التي توصلت إليها الدراسة هي أن المشروعات الممولة من المصادر غير الحكومية قد حققت كفاءة اقتصادية تفوق ما حققته تلك الممولة من المصادر الحكومية، وهذا يعني أن التمويل الخاص قد يبدو أكثر جاذبية إذ تم تخفيض متطلبات الإقراض ليقوم بدور أكثر كفاءة لتمويل المشروعات الصغيرة، وذلك بعد اتباع العديد من المصارف والمؤسسات المالية الخاصة في الأردن برنامج فتح فروع تعنى بتقديم التمويل للمشروعات الصغيرة .

وفي دراسة (أحمد، 2007) هدفت إلى التعرف على الدور المتوقع للمصارف التجارية بوصفها إحدى المؤسسات المالية في تنمية المشروعات من خلال برامج تمويلية متنوعة، وقد توصلت إلى تدني مساهمة المصارف التجارية في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وأن سياسات التمويل تهتم بأنواع الأصول التي يمكن قبولها كضمانات، ولا تأخذ بعين الاعتبار ما تتعرض لها القيمة السوقية لهذه الأصول.

وفي السياق ذاته هدفت دراسة (حداد، 2006) إلى التعرف على دور المصارف والمؤسسات المالية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وذلك بالبحث في تجربتي الأردن والجزائر في هذا المجال، وذلك لغرض التعرف على مصادر تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتقييم دور هذه المصادر، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، وذلك بالاعتماد على البيانات المتوفرة والإحصاءات والنشرات والدراسات الصادرة عن المؤسسات الاقتصادية والمالية في الأردن والجزائر، وتوصلت الدراسة إلى أن المصارف

التجارية وهي أحد مصادر تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تميل إلى منح القروض للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وأن نسبة فشل وتعثر هذه المشروعات عالية، وعليه تكون المخاطرة مرتفعة وكذلك انحياز المصارف التجارية في منح القروض للمشروعات الكبيرة على حساب المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مما يجعل دور المصارف التجارية في توفير التمويل اللازم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة غير متناسب مع إمكانيات وقدرات هذه المصارف، من خلال فرض أسعار فائدة عالية على هذه المشروعات، والمبالغة في طلب الضمانات، وارتفاع تكلفة إجراءات طلب القرض.

الإطار النظري

لغرض تغطية موضوع الدراسة تم التطرق في الجانب النظري لعدة مفاهيم تتعلق بالموضوع ومنها.

الاستثمار:

يختلف مفهوم الاستثمار تبعاً لطبيعة الاستثمار، ويقسم الاستثمار عادة إلى مالي وحقيقي، وعام وخاص، فالاستثمار المالي يقصد به تداول الأوراق المالية مثل الأسهم والسندات التي يترتب عليها تغير شكل الثروة بين الأفراد دون أن يترتب عنها زيادة ثروة المجتمع.

في حين يقصد بالاستثمار الحقيقي الإنفاق على المعدات والآلات الرأسمالية الجديدة، ويعد الاستثمار الحقيقي إضافة جديدة إلى رصيد رأس المال الثابت الذي يترتب عنه إنتاج إضافي وخلق فرص عمل. وهنا يمكن التمييز بين نوعين من الاستثمار الحقيقي وهو الاستثمار الإحلالي، ويقصد به الإنفاق على المعدات الرأسمالية بغرض إحلالها محل المستهلك منها، أما الاستثمار الصافي، وهو الإنفاق على المعدات الرأسمالية الجديدة والتغيرات في المخزون وهو ما يسمى بالتكوين الرأسمالي الثابت.

كما أن هناك فرق بين الاستثمار العام والمتمثل في الإنفاق على الآلات الرأسمالية الجديدة، مثل الإنفاق على البنية التحتية التي يضطلع القطاع العام القيام بها في العادة؛ والاستثمار الخاص هو الإنفاق على المعدات والآلات الرأسمالية الجديدة التي يقوم بها القطاع الخاص (فياض، 2003).

أهمية الاستثمار

إن للاستثمار الحقيقي أهمية بالغة في التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي سواء قام به القطاع العام أو القطاع الخاص، من خلال آثاره الإيجابية على الإنتاجية والإنتاج وخلق فرص عمل. وذلك نظراً لآثاره التوسعية على كل من هذه المتغيرات وبالتالي زيادة الدخل القومي مما ينعكس إيجاباً على مستوى معيشة المجتمع.

مصادر تمويل الاستثمار:

تعد كيفية تمويل الاستثمار أحد أهم القرارات التي يمكن أن تأخذها المنشأة الراغبة في الاستثمار، وقد بينت الأدبيات والدراسات الاقتصادية أهمية عنصر التمويل في التأثير على التنمية والنمو الاقتصادي، كما بينت أهمية التراكم الرأسمالي كعنصر أساسي ورئيسي للتنمية والنمو الاقتصادي ويوجد مصدرين يمكن أن تستخدمهما الوحدة الاقتصادية لتمويل الاستثمارات تتمثل في (فياض، 2003):

- التمويل الداخلي:

ويسمى أيضا بالتمويل الذاتي ويتوقف هذا النوع من التمويل على المقدرة الادخارية للمستثمر أو الفوائد المالية التي يمكن أن تحققها الوحدة الاقتصادية، ويتمثل التمويل الداخلي في استخدام الوحدة الاقتصادية للسيولة المتوفرة لها لتمويل استثماراتها، ويتصف هذا النوع من التمويل بعدم إمكانية التمييز بين المدخرين والمستثمرين حيث تجمع وظيفتي الادخار والاستثمار في نفس الفرد أو المؤسسة ويترتب عن ذلك نتائج سلبية على كل من نوعية وحجم الاستثمارات التي تتمثل في صغر حجم الاستثمارات حيث أن الاستثمارات الكبيرة تحتاج مدة زمنية طويلة يتمكن من خلالها المستثمر من توفير تراكم من المدخرات المناسبة لتمويل هذه الاستثمارات، ومن جانب آخر يتميز التمويل الداخلي بعده مزايا منها أنه يؤدي الي دعم المركز المالي للمؤسسة ويجنبها التقلبات الموسمية المحتملة نظراً لاحتفاظها برصيد نقدي مناسب لمواجهة احتياجاتها المتغيرة (حنفي، 2005، ص 421).

كما يعطي استقلالية أكبر للمؤسسة في اختيار الاستثمارات دون التقيد بشروط الائتمان أو بأسعار الفائدة أو بالضمانات المختلفة.

- التمويل الخارجي:

في هذا النوع من أنواع التمويل يقوم السوق المالي (المصارف التجارية والمؤسسات المالية الأخرى) بتمويل الاستثمارات الجديدة للوحدات الاقتصادية الإنتاجية القائمة، أو القيام بتمويل استثمارات جديدة، من هنا يبرز مدى تأثير مؤسسات سوق المال بمختلف أنواعها في تخصيص المدخرات لتمويل النشاطات الاقتصادية المختلفة.

أهداف الاستثمار

تختلف أهداف الاستثمار حسب الإمكانيات المالية المتاحة للمستثمر، وطبيعة طموحاته وما يتوفر لديه من معلومات بشأن مصادر القروض، والتسهيلات الائتمانية، وفرص الاستثمار المختلفة، وبالتالي فإن أهم أهدافه تتركز في الآتي: (معروف، 2003)

- 1- الحفاظ على الأصول المالية التي يمتلكها المستثمر أي الاهتمام بمسألة الاستخدام الكفو لأصول المستثمر سواء كان ذلك عند التخصيص الأولي واتخاذ القرار الاستثماري أو عند تشغيل الأصول المعنية بما يضمن تحقيق أقصى ربح.
- 2- تحقيق عوائد مستقرة غير متقطعة، وهنا يجب الاهتمام بمسألة القيمة الحالية الصافية للعوائد المعنية، بحيث تحافظ هذه العوائد على قوتها الشرائية.
- 3- ضمان استمرار السيولة النقدية، رغم أن هذه السيولة لا تعد المحور الاستراتيجي للاهتمام المستثمر؛ إلا أنها تعد ضرورة كمورد متاح للمستثمر، وذلك لتغطية النفقات الجارية، وإيفاء الديون المستحقة، ومواجهة متطلبات الحياة الاقتصادية والاجتماعية ومتطلبات إدارة الاستثمار.
- 4- استمرار الدخل وزيادته بوتيرة متصاعدة، ويمثل هذا الهدف أهم طموحات المستثمر، وتؤكد رغبته في رفع مستويات معيشته، وكذلك قدرته الإنتاجية، ويمكن من خلال ذلك تعزيز المحفظة الاستثمارية بمزيد من النشاطات الجديدة.

مؤسسات وأدوات الإقراض

في الاقتصاديات الحديثة تكون هناك وحدات اقتصادية تحتاج إلى التمويل لأنها تستثمر مبلغاً أكبر مما قد يكون متاحاً لها، وفي حين يوجد في الجانب الآخر بعض الوحدات الاقتصادية التي تكون قدرتها التمويلية أكبر مما قد تكون في حاجة إليه، وهنا يأتي دور المصارف والمؤسسات المالية لتقوم بدور الوسيط بين الوحدات ذات الفائض المالي (المقرضين) والوحدات ذات العجز المالي (المقترضين)؛ وبالتالي توفر الموارد المالية لتمويل الاستثمارات للقطاعات، والمشروعات الاقتصادية في المجتمع، بما يعمل على تحقيق أهداف الدولة في دعم الاقتصاد الوطني، وذلك لما لهذه المؤسسات المالية من وظائف حيوية تلعبها سواء في مجال الاستهلاك أو الإنتاج وبما يؤدي إلى زيادة لكل وحدات الاقتصاد القومي، وبذلك سيتم وبشكل موجز دراسة السوق المالي وتقسيماته وأهم المؤسسات المالية التي تعمل فيه، وأهم الأدوات المستخدمة في هذا المجال .

مؤسسات السوق المالي

يقسم السوق المالي إلى سوقين: سوق النقد الذي يتعامل بالأدوات قصيرة الأجل تحت إشراف المصرف المركزي للمحافظة على مستوى السيولة المناسب للاقتصاد، ومستوى سعر الفائدة المناسب ومكافحة التضخم (الراوي وآخرون، 1999)، وسوق رأس المال والذي يتعامل بالأدوات طويلة الأجل، والتميز بينهما ينعكس بدوره في التمييز بين طبيعة مؤسسات الوساطة المالية التي تعمل في كل منهما.

أولاً: سوق النقد

هو السوق الذي يتعلق بالمعاملات قصيرة الأجل، ولا يتجاوز أجل استحقاق الأوراق المالية سنة واحدة، ويتحدد عرض الأموال من جانب (المقرضين) الراغبين في توظيف مدخراتهم، أما الطلب فيتشكل من جانب (المقترضين) الراغبين في الحصول على منافع هذه النقود، كذلك يوفر هذا السوق الفرصة للمقترضين بالحصول على درجة عالية من الأمان باستثمار أموالهم في أصول مالية ذات سيولة مرتفعة (الهيثي، 2006).

أما الوحدات الاقتصادية المتعاملة في هذا السوق هي مؤسسات الجهاز المصرفي المتمثل في المصرف المركزي والمصارف التجارية باعتبارها وسيطاً بين الأفراد والمشروعات والدولة، حيث يتلقون مدخراتهم ويمدونهم في الوقت ذاته بالأموال اللازمة لنشاطهم الاقتصادي، أي أن هذه المؤسسات تقوم بتقديم القروض والتسهيلات الائتمانية الصناعية والتجارية والاستهلاكية، وتعتمد في تقديمها لهذه القروض على ما تحوزه من أصول نقدية سائلة.

- المؤسسات العاملة في سوق النقد:

تعد المصارف التجارية من أقدم المؤسسات المالية التي تقوم بمنح القروض عن طريق قيامها بدور الوسيط المالي بين الوحدات الاقتصادية ذات الفوائض المالية، والوحدات الاقتصادية ذات العجز المالي، وبالتالي فهي من أهم وسطاء سوق النقد، ومن الملاحظ أنه لم يعد يقتصر عمل هذا النوع من المصارف على القيام بعمليات الاقتراض قصير الأجل لتمويل رأس المال العامل للأنشطة الاقتصادية المختلفة. وإنما ذهب التطور المصرفي في كثير من البلدان إلى قيام المصارف التجارية بتقديم القروض طويلة الأجل اللازمة لتمويل رؤوس الأموال الثابتة، وشراء الأوراق المالية الحكومية وغير الحكومية، وإلى المشاركة في بعض الأحيان في المشروعات الصناعية.

- أدوات سوق النقد:

تتحدد أهم أدوات الاستثمار قصير الأجل التي يتم تداولها في سوق النقد، التي تعد أكثر شيوعاً وانتشاراً في الدول بالآتي (الشمري وآخرون، 1999):

- أ- شهادات الإيداع.
- ب- الأوراق التجارية.
- ج- أدونات الخزنة.
- د- القبولات المصرفية.

ثانياً: سوق رأس المال:

هو السوق الذي يتم فيه تداول أدوات تمويل ذات استحقاقات طويلة الأجل، أي أن التعامل في هذا السوق يجري على رؤوس أموال طويلة الأجل، ويأتي عرض هذه الأموال من جانب أولئك الذين يرغبون توظيف أموالهم لأجل طويل، أما الطلب فيتأتى من قبل أولئك الذين يرغبون استخدامها في استثمارات طويلة الأجل (يونس والوصال، 2005).

وأهم هذه الأدوات السندات والأسهم والأوراق المالية الأخرى، وتكمن أهمية هذا السوق في تشجيع الاستثمار الرأسمالي وتقديم التمويل طويل الأجل إلى مشاريع تحتاج لفترة طويلة قبل أن تبدأ في إنتاج العائد (الهيبي، 2006).

وأهم خصائص سوق رأس المال هي أنها أسواق للأدوات طويلة الأجل، حيث تعقد فيها صفقات ضخمة وأخرى صغيرة حسب حجم المتعاملين وطبيعتهم، وكذلك يعد هذا السوق أقل اتساعاً من السوق النقدي ولكنه أكثر تنظيماً، والمتعاملون في أسواق رأس المال هم الجمهور والمصارف والشركات الكبرى والدولة (رمضان، 1998).

وينقسم سوق رأس المال إلى:**أ. سوق رأس المال طويل الأجل:**

سوق رأس المال طويل الأجل هو سوق لاستثمارات طويلة الأجل، التي تنفذ في صورة قروض مباشرة طويلة الأجل، أو في صورة إصدارات أوراق مالية طويلة الأجل (بني هاني، 2002).

وأهم المؤسسات العاملة في سوق رأس المال طويل الأجل: -

1- المصارف التجارية.

2- مؤسسات التأمين.

3- صناديق الاستثمار.

ب. سوق الأوراق المالية:

سوق الأوراق المالية هو عبارة عن مؤسسة مالية يتم بموجبها الجمع بين البائعين والمشتريين لنوع معين من الأوراق أو لأصل مالي معين، أي أنه السوق التي تتعامل بالأوراق المالية طويلة الأجل (الأسهم والسندات) والتي يتم تسليمها فور إتمام الصفقة، وتنقسم سوق الأوراق المالية إلى:

أ- السوق الأولي:

وهو السوق الذي يشهد الإصدارات الأولية للأوراق المالية، أي أنها السوق التي يتم فيها بيع الإصدارات الجديدة مثل الأسهم والسندات، وللمرة الأولى إلى المستثمرين، وتقوم بذلك مؤسسات متخصصة مثل مصارف الاستثمار وشركات الاستثمار، أي أنه يعد سوق الإصدارات الجديدة.

ب- السوق الثانوي:

هو سوق الذي يتم فيه التعامل بالأوراق المالية التي سبق إصدارها، أي أنه السوق الذي يتم فيه التعامل بالأسهم والسندات المتداولة، أي الموجودة والتي تم بيعها في الأسواق الأولية (رمضان، 1998).

أسواق رأس المال وتأثيرها على التنمية الاقتصادية:

يرى البعض أن الأسواق المالية في الدول النامية أداة غير فعالة أكثر من كونها أداة من أدوات النمو الاقتصادي، قد يعود ذلك إلى عدم وجود سوق منظمة ومتطورة للأوراق المالية، وغياب الوعي الفني والاقتصادي لهذا السوق، ومع ذلك يكمن الاختلاف مع هذه النظرة للأسواق المالية في الدول النامية، إذ أثبتت التجارب الحديثة إن هذه الأسواق يمكن أن تشكل قوة دافعة لاقتصاديات الدول النامية، حيث أظهرت التجربة المصرفية أن أسواق الأوراق المالية تؤثر على النشاط الاقتصادي، وذلك من خلال توفير السيولة النقدية اللازمة للاستثمار والتنمية، ففي العادة تحتاج الاستثمارات المريحة إلى رؤوس أموال طويلة الأجل، بينما يميل المستثمرون إلى التمويل القصير الأجل؛ لذا فإن السيولة التي توفرها هذا السوق تؤدي إلى تخفيف مخاطر السوق المختلفة التي من الممكن التعرض لها للحد الذي يجعل سوق رأس المال أكثر جاذبية للمستثمرين، إذ تتيح هذه السوق للمستثمرين فرصة الحصول على الموجودات الرأسمالية، وتدويرها بسرعة ويسر، واسترداد مدخراتهم، أو إعادة تشكيل محافظهم الاستثمارية، أو الحصول على التمويل طويل الأجل من خلال إصدار أدوات حقوق الملكية ذات سيولة المرتفعة، مما يعزز آفاق النمو الاقتصادي على المدى الطويل (عامر، 2000).

أهمية الأسواق المالية:

ترجع أهمية الأسواق المالية إلى عدة عوامل أهمها: -

1. تمويل خطط التنمية الاقتصادية: إن عمليات التنمية تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة قد لا تكون متاحة للدولة، في هذه الحالة تقوم الدولة بالاقتراض العام عن طريق طرح سندات مالية بقيمة المشاريع المرغوب في تنفيذها في سوق الأوراق المالية أو تقوم بالاقتراض المصرفي لتمويل هذه المشاريع.

2. تساعد مؤسسات السوق المالي المحلي على منح القروض بشروط ميسرة، وبتكاليف قليلة بالمقارنة مع مصادر التمويل الخارجية (الدولة).

3. يعد التعامل بالأوراق المالية القابلة للتداول مجالاً للاستثمار، يضمن تحقيق عوائد وبمخاطر منخفضة.

4. إن التعامل بالأوراق المالية القابلة للتداول في الأسواق المالية تمكن حامليها من تحويل الأوراق إلى أموال نقدية.

5. كثيراً ما تتعامل هذه الأسواق بالأوراق المالية القابلة للتداول، وبالعملات القابلة للتحويل مما ينجم عن ذلك تحويل هذه الأسواق من أسواق محلية غالباً إلى أسواق دولية، حيث يمكن لتلك الأسواق طرح أسهم أو سندات لشركات من جنسيات مختلفة (الهيئي، 1998).

عوامل نجاح الأسواق المالية:

تتباين أهمية الأسواق المالية من اقتصاد لآخر وذلك نتيجة لعوامل مختلفة منها:

1- تعكس الأسواق المالية واقع الاقتصاد فيما إذا كانت هذه الاقتصاديات متقدمة وتسودها أنظمة ومؤسسات خاصة وآلية حرة، ولا شك أن الأسواق المالية تحقق في الاقتصاديات المتقدمة تقدماً أكبر مما يمكن أن تبلغه في الاقتصاديات الأخرى، وذلك لأن هذا السوق يتطلب لتسيير نشاطاتها واستمرار تطورها دوراً قيادياً للقطاع الخاص، وسريان قوانين السوق وآلياتها في إطار حريات التمويل والاستثمار والإنتاج والتبادل.

2- ترتبط أهمية الأسواق المالية بتعاظم دور الشركات المساهمة الكبيرة التي تتمتع بمرونة عالية تجاه

حركات الأسعار والتغيرات التي تحدث في الاقتصاد المحلي والدولي.

3- تبرز أهمية الأسواق المالية مع تطور مستويات ونشاطات وتنظيمات أجهزة المعلومات والاتصالات، أي وجود نظام معلومات يتصف بالشمولية والشفافية.

4- إن وجود أجهزة ائتمانية من مؤسسات مالية مختلفة عالية الكفاءة مدرجة بالسوق يزيد من أهمية الأسواق المالية، وخاصة عندما تعمل هذه الأجهزة من خلال شبكات الاتصالات المحلية والدولية على مدار الساعة.

5- توافر السيولة لتمويل عمليات الشراء والبيع السريعة للموجودات عند أسعار معلومة.

6- بناء السعر اعتماداً على عدد من البائعين والمشتريين الراغبين للتبادل عند مستويات أعلى أو أدنى من الأسعار الجارية.

7- إن إدارات أسواق الأوراق المالية وكفاءات كوادرها وطاقتها التقنية، كلها تنعكس على أداء هذه الأسواق، وبالتالي إذا أرادت دولة تطوير أسواقها المالية يجب أن تهتم في المقام الأول بإدارة هذه الأسواق (معروف، 2003).

دراسة اقتصادية لسوق الأوراق المالية في الاقتصاد:

يتساعد الاهتمام بالأسواق المالية في مختلف دول العالم لأنها وسيلة لتمويل المشروعات الفردية وخطط التنمية الاقتصادية القومية، لذلك شهدنا تنوعاً كبيراً في الأسواق المالية وتنوعاً في الأدوات الاستثمارية التي تناسب فئات مختلفة من المستثمرين؛ فقد شهدت النظم المالية العالمية تطورات كبيرة خلال العقد الماضيين وكان من أبرز تلك التطورات تنامي قدرة تلك النظم على جذب العملاء - مدخرين ومستثمرين - من خلال تقديم منظومة متكاملة من الأدوات والترتيبات المالية المتنوعة التي لم تكن موجودة من قبل مثل الخيارات والمبادلات، والعقود المستقبلية والعقود الآجلة والأوعية الادخارية الجديدة، ولقد تزامنت هذه التطورات مع تطور كبير في مجال تكنولوجيا المعلومات الذي كان من أهم ثماره الزيادة غير المسبوقة في انسياب المعلومات التي يحتاجها صناع القرار في الأسواق والمؤسسات المالية على اختلاف أنواعها مما ساهم في ظهور أساليب جديدة في التحليل المالي وإدارة المخاطر، بالإضافة إلى تطوير آليات جديدة لانتقال الأموال بين الأسواق والمؤسسات المالية المختلفة (أبو ناجي، 2014)، وأمام كل هذه التطورات الهائلة في الأسواق المالية وأدواتها وتشريعاتها نجد أن في ليبيا سوق مالية حديثة أدى تأخر ولادتها إلى حرمان الاقتصاد الوطني من تدفقات نقدية من وحدات الفائض المالي إلى وحدات العجز المالي، حيث كان البطء الشديد في حركة رأس المال وعدم انتظامها، سبباً لتأخر قيام السوق، وأيضاً إلى ابتعاد المستثمر عن فرص الاستثمار التي تتطلب مصادر تمويل تفوق مدخراته الذاتية، الأمر الذي أدى إلى توجيه المستثمر إلى المجالات التي تتناسب مع إمكانياته الخاصة التي تمثلت في الاستثمارات الفردية وكذلك الاستثمار في العقارات والأراضي والأعمال التجارية المختلفة. فكانت هذه الرسالة موجهة إلى دراسة هذه السوق الحديثة لمعرفة مدى نجاحها في ظل الظروف الاقتصادية والاجتماعية الراهنة وهل توجد مشاكل ومعوقات تواجه سوق الأوراق المالية الليبي (خيرى والفيتوري، 2008).

تجارب دولية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

هناك العديد من التجارب الدولية الناجحة في مجال تمويل المشروعات الصغيرة المتوسطة بالصيغ التقليدية، وفيما يأتي استعراض موجز لبعض تلك التجارب:

التجربة التونسية:

تعد التجربة التونسية من التجارب الهامة والرائدة على مستوى الوطن العربي، إذ تعتبر مشروع وطني كبير تصافرت جهود كثيرة لتنفيذه، من أجل تنمية قطاعات اقتصادية مختلفة من جهة، وتوفير فرص عمل من جهة أخرى، وذلك عبر آليات وأدوات تمت عن طريقه عملية التنفيذ والمتابعة نستعرض من أهمها ما يلي:-

إنشاء البنك التونسي للتضامن سنة 1997 كبنك مختص في تمويل المشروعات الصغيرة في مختلف القطاعات الاقتصادية، وذلك كأحد سبل المساهمة في معالجة إشكالية البطالة والحد من العمالة المهاجرة من أصحاب المهن والحرف وحاملي شهادات التعليم المهني والتعليم العالي بغية إدماجهم في النسيج الوطني عن طريق منحهم قروض قصيرة ومتوسطة الأجل، بشروط ميسرة يصل الحد الأقصى للقروض 10000 دينار تونسي للعاديين، و33000 دينار تونسي للجامعيين، وبفائدة بسيطة لا تتجاوز 5% سنوياً، وبفترات استرداد تتراوح بين ستة أشهر وسبع سنوات، ومدة إمهال تتراوح بين ثلاثة أشهر وسنة (فوزي وعبدالرازق، 2019).

التجربة المصرية:

أعلن البنك المركزي المصري في ديسمبر 2015 عن مبادرته لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والتي خصص لها 200 مليار جنيه مصري، بنسبة فائدة تناقصية 5% للمنشآت الصغيرة، ولم تكن مبادرة تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة هي المبادرة الوحيدة التي أطلقها البنك المركزي المصري خلال السنوات الأخيرة ولكن أطلق قبلها مبادرة لدعم قطاع السياحة، وكذلك مبادرة أخرى للتمويل العقاري ولكن من بين كل هذه المبادرات تحتل مبادرة تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة أهمية كبيرة، وذلك لأنها الإيجابية الكبيرة المتوقعة على الاقتصاد المصري، بالإضافة إلى ضخامة التمويل المرصود لها (200 مليار جنيه مصري)، أي 10 أضعاف التمويل المرصود لمبادرة تمويل إسكان محدودي ومتوسطي الدخل، وبالنظر إلى النتائج يمكن القول إن المبادرة لم تؤت ثمارها، حيث إنه بتحليل هيكل المستفيدين للمبادرة يتبين أن الشركات والمنشآت متناهية الصغر حصلت على أقل من (10%) من محفظة القروض والتسهيلات الممنوحة في إطار المبادرة، وأن الباقي حصلت عليه شركات مبيعاتها السنوية أكثر من مليون جنيه مصري، ومن ذلك يمكن القول أن الطبقات الفقيرة والمهمشة كانت هي الأقل استفادة من المبادرة؛ ولذا توصي الورقة بأن يقوم البنك المركزي بإعادة إطلاق المبادرة (محمد أحمد عباس، 2019: 14).

التجربة الليبية:

على هامش مشاركة مصرف الجمهورية في فعاليات معرض طرابلس الدولي للمشاريع الصغرى والمتوسطة في دورته الرابعة سنة (2019) أكد السيد رئيس مجلس إدارة مصرف الجمهورية على أن مصرف الجمهورية متواجد وبقوة من خلال مشاركته في هذه الدورة بجناح خاص بقسم التسويق وقسم التمويل الإسلامي حتى يكون ذلك دافع للشباب في تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة، موضحاً أن ذلك يعتبر نقطة تحول مهمة لفتح آفاق جديدة أمام الشباب للمساهمة في الاقتصاد، من خلال المشروعات الصغرى والمتوسطة في تفعيل برامج التنمية، باعتبار هذه المشروعات رافداً للاقتصاد الوطني، وسبلاً لتعدد مصادر الدخل، والتقليل من معدلات البطالة، والانتقال بالمجتمع من مجتمع استهلاكي إلى مجتمع منتج ومبدع، ومساهمة فعالة في بناء ليبيا الجديدة. وأضاف السيد / رئيس مجلس الإدارة أن مصرف الجمهورية سبق أن أصدر منشوراً تم تعميمه على أكثر من مائة وستين فرعاً ووكالة تغطي الرقعة الجغرافية في ليبيا، يوضح قيمة التمويلات للمشروعات الصغرى والمتوسطة التي يمكن أن تدفع لكل شاب يريد إنشاء مشروع بسيط، وذلك في حدود أربعين ألف دينار ليبي لكل مشروع، موضحاً أن الضمانات المطلوبة لهذه المشروعات لا تتعدى شخصين يرد مرتبهما إلى مصرف الجمهورية، أو رجل أعمال يضمن المشروع، مشيراً إلى أن هناك مشروعات صغرى ومتوسطة أكبر حجماً سيساهم مصرف الجمهورية في تمويلها بالتعاون مع وزارة الاقتصاد من خلال الصناديق الجديدة التي سيتم نشرها، والتي تحدث عنها السيد وزير الاقتصاد، بالإضافة إلى مساهمة مصرف الجمهورية في تمويل خطوط الإنتاج، واستيراد السلع من الخارج للمشاريع القائمة بتمويل إسلامي صرف (مصرف ليبيا المركزي، 2013).

الإطار الميداني:

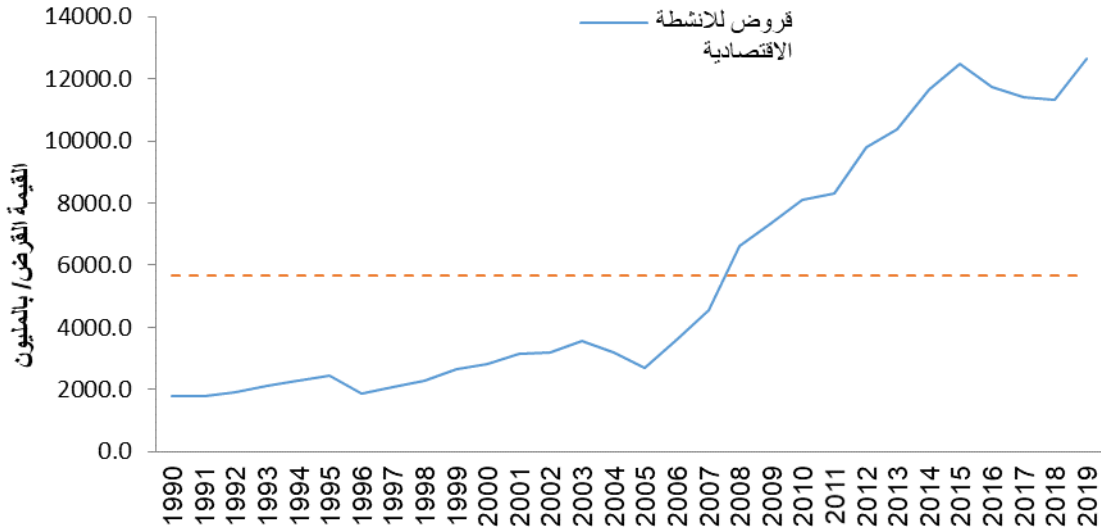
عرض البيانات:

يتناول هذا الجانب إجمالي الائتمان الممنوح من المصارف التجارية لمختلف الأنشطة الاقتصادية بناءً على الإذن الممنوح من مصرف ليبيا المركزي.

أنواع القروض المالية:

- قروض الأنشطة الاقتصادية:

بالاستناد إلى قوائم الأنشطة الاقتصادية التي أذن مصرف ليبيا المركزي للمصارف التجارية بمنحها خلال الفترة محل الدراسة.



شكل (1) يبين قيم قروض الأنشطة الاقتصادية بالمليون

يتبين من الشكل (1) أن قيم قروض الأنشطة الاقتصادية التي منحها المصارف التجارية بالمليون قد كانت مستقرة من العام (1990) إلى العام (1996)، لتشهد ارتفاعاً طفيفاً حتى عام (2006)، وقد ارتفعت هذه القيم بشكل كبير حتى نهاية الفترة محل الدراسة، وترجع الباحثة هذا الارتفاع إلى عدة اعتبارات وتفسيرات يمكن تقسيمها إلى ما يلي:-

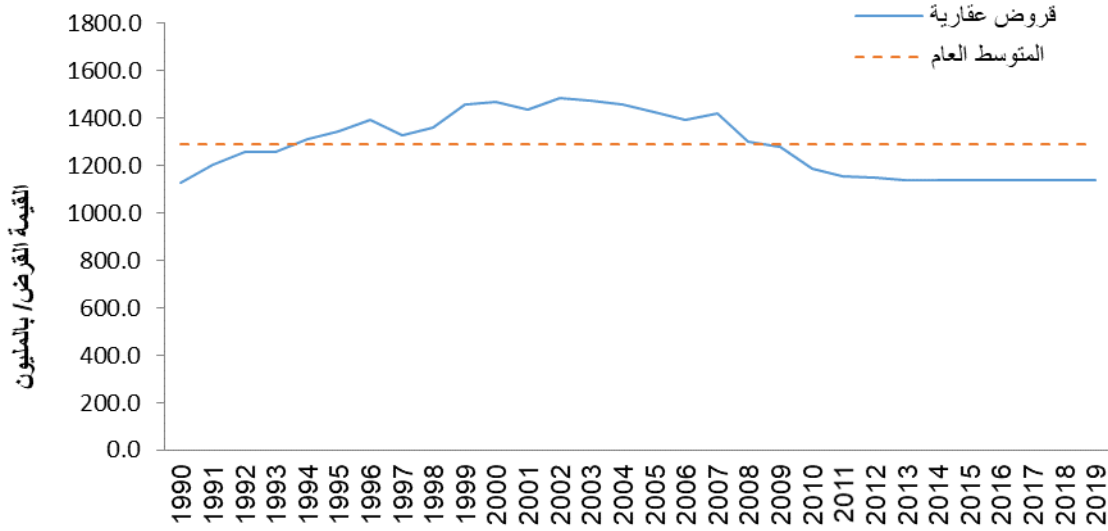
الفترة الأولى ما بين سنة 1995-1999 تعرضت ليبيا إلى حصار اقتصادي خلال تسعينيات القرن الماضي بسبب ما عُرف بالوكروبي، والذي ألقى بضلاله بكل تأكيد على جميع مناحي الحياة في ليبيا ومن ضمنها الجانب الاقتصادي، وبالتالي ظهر نوع من الركود الاقتصادي حسب ما هو موضح بالشكل رقم (1) أعلاه.

الفترة الثانية ما بين 2000-2010 شهدت هذه الفترة تحسن في أسعار النفط حيث مثل المصدر الأساسي للدخل في ليبيا أن لم يكن الوحيد، الأمر الذي بكل تأكيد أدى إلى الارتفاع في منح القروض خلال هذه الفترة وفقاً لما هو موضح في الشكل رقم (1).

الفترة الثالثة ما بين 2011-2019 شهدت هذه الفترة ارتفاعاً كبيراً في منح القروض وفقاً لما هو موضح في شكل (1)، وترجع الباحثة السبب إلى قيام ثوره 17 فبراير الأمر الذي يمثل الاستجابة للاستحقاقات السياسية في هذه المرحلة.

- القروض العقارية:

بالاستناد إلى قوائم القروض العقارية التي أذن مصرف ليبيا المركزي لمصرف الاستثمار والادخار العقاري بمنحها خلال الفترة المالية من (1990-2019)

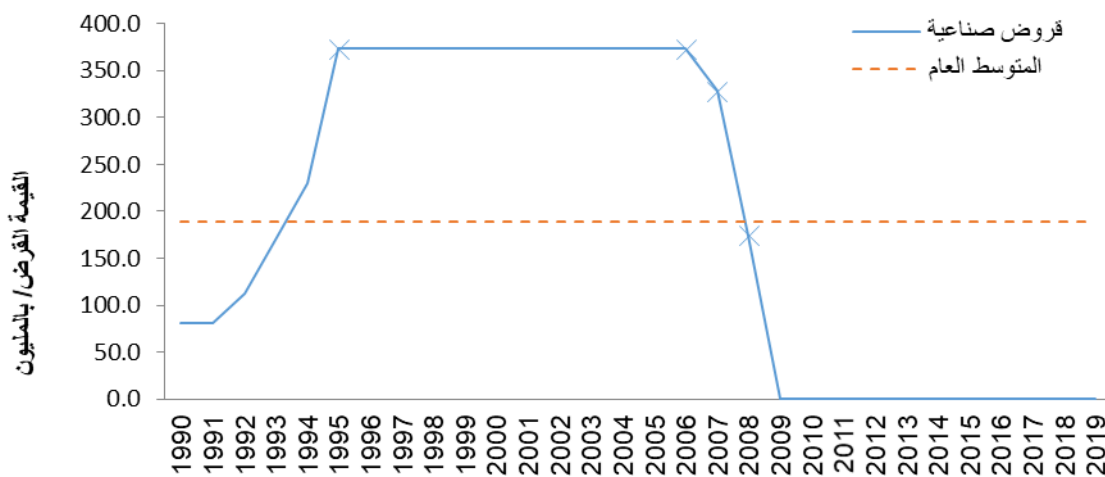


شكل (2) يبين قيم القروض العقارية

يتبين من الشكل (2) أن قيم القروض العقارية الممنوحة بالمليون قد كانت مرتفعة بشكل عام طول فترة الدراسة، حيث كانت مرتفعة قليلاً في الفترة من (1995) إلى (2010)، وقد عادت إلى الانخفاض بعد ذلك حتى نهاية فترة الدراسة، وقد ترجع أسباب ارتفاع القروض العقارية في فترة الدراسة إلى دعم الدولة لقطاع الاسكان ووجود خطط وإجراءات لحلحلة أزمة الإسكان الراهنة، وهذا الأمر يرجع مع بداية ثوره 17 فبراير سنة 2011 إلى وقتنا الراهن بسبب عدم استقرار الأمور وهجرة الشركات العالمية العاملة في هذا المجال.

- قروض صناعية:

بالاستناد إلى قوائم القروض الصناعية التي أذن مصرف ليبيا المركزي لمصرف التنمية بمنحها خلال الفترة المالية من (1990-2019):

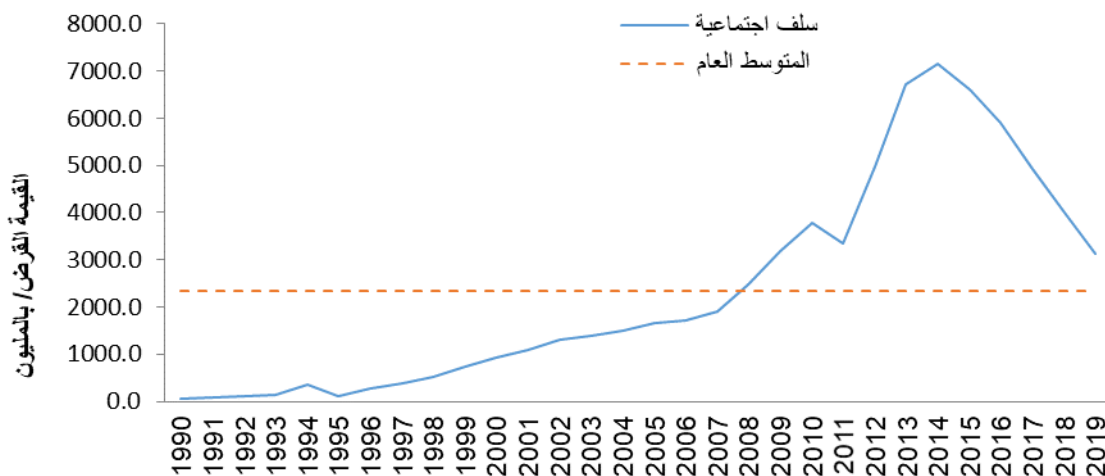


شكل (3) يبين قيم القروض الصناعية

يتبين من الشكل (3) أن قيم القروض الصناعية التي أذن مصرف ليبيا المركزي لمصرف التنمية بمنحها بالمليون التي شهدت ارتفاعاً منذ بداية الفترة، واستقرت منذ الفترة من (1994) إلى (2007)، وقد عادت إلى الانخفاض، كما يلاحظ من الشكل أنه لم يتم منح قروض منذ عام (2009).

- قروض اجتماعية:

بالاستناد إلى قوائم القروض الاجتماعية التي أذن مصرف ليبيا المركزي بمنحها خلال فترة الدراسة من (1990-2019):



شكل (4) يبين قيم القروض الاجتماعية

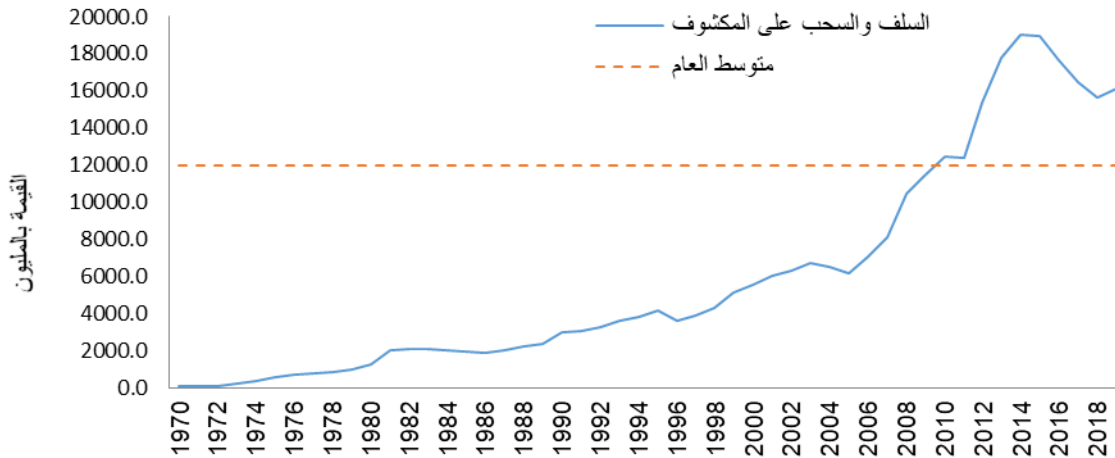
يتبين من الشكل (4) أن قيم القروض الاجتماعية التي أذن مصرف ليبيا المركزي بمنحها بالمليون قد كانت منخفضة منذ بداية الفترة إلى العام (1995)، ويرجع هذا الانخفاض إلى السياسات المتبعة في الدولة، وإلى توجهات خطط التنمية في توجيه القروض للقطاعات الاقتصادية المختلفة.

وقد شهدت ارتفاعاً طفيفاً في الفترة من (1995) إلى (2005)، وتعود الزيادة في قيمة وحجم القروض إلى الدور الكبير الذي لعبته المصارف التجارية في منح القروض الاجتماعية، وقد استمرت قيمة القروض في الارتفاع الشديد إلى سنة (2015)، وترجع الباحثة هذا الارتفاع إلى الانقسام السياسي الذي أدى بظلاله على الوضع الاقتصادي والأمني للبلاد، ومنح القروض بصورة عشوائية.

إجمالي قيم الائتمان:

- السلف والسحب على المكشوف:

بالاستناد إلى قوائم السلف والسحب على المكشوف التي أذن مصرف ليبيا المركزي خلال الفترة المالية من (1970-2018):

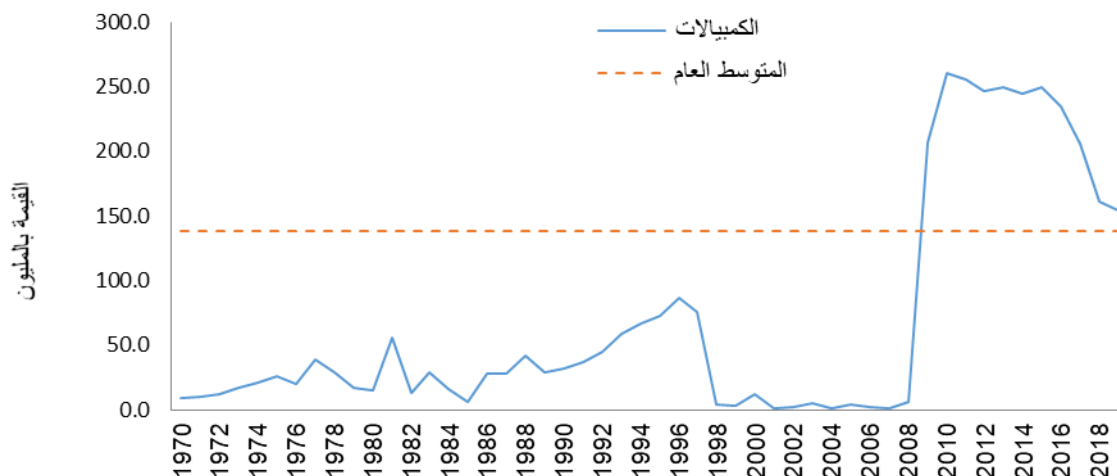


شكل (5) يبين قيم السلف والكشف على المكشوف

يتبين من الشكل (5) أن قيم السلف والسحب على المكشوف قد كانت منخفضة منذ بداية الفترة إلى العام (1970)، وقد شهدت ارتفاعاً طفيفاً في الفترة من (1980) إلى (1996)، وقد استمرت بالارتفاع الشديد إلى نهاية فترة الدراسة.

- الكمبيالات:

بالاستناد إلى قوائم الكمبيالات الممنوحة من مصرف ليبيا المركزي خلال الفترة المالية من (1970-2018):

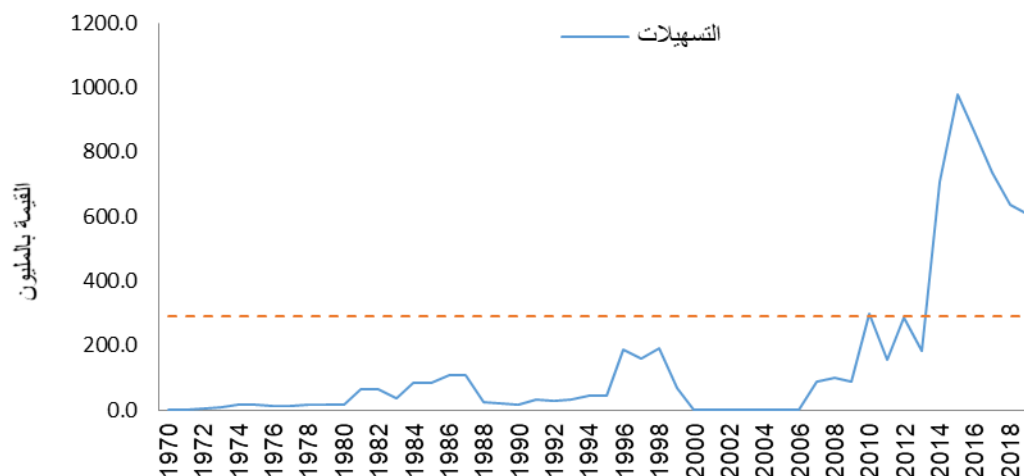


شكل (6) يبين قيم الكمبيالات

يتبين من الشكل (6) أن قيم الكمبيالات كانت متذبذبة منذ بداية الفترة إلى العام (1998)، وقد شهدت انخفاضاً حاداً في الفترة من (1998) إلى (2008)، واعزت الباحثة هذا الانخفاض إلى سبب الالتزام الديني لدى الأفراد، والابتعاد عن التعامل الربوي. وقد استمرت بالارتفاع الشديد إلى نهاية فترة الدراسة.

- التسهيلات:

بالاستناد إلى قوائم التسهيلات الممنوحة التي أذن مصرف ليبيا خلال الفترة المالية من (2018-1970):



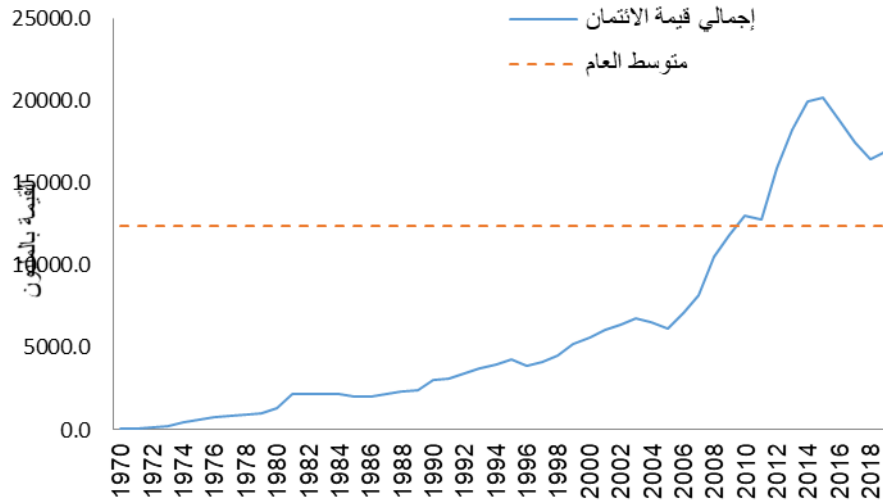
شكل (7)

يبين قيم التسهيلات

يتبين من الشكل (7) أن قيم التسهيلات قد كانت منخفضة منذ بداية الفترة إلى العام (1980)، وقد شهدت تنذباً في الفترة من (1982) إلى (2006)، وقد ارتفعت ارتفاعاً شديداً إلى نهاية فترة الدراسة.

- إجمالي قيم الائتمان:

بالاستناد إلى قوائم الائتمان الممنوحة من مصرف ليبيا المركزي خلال الفترة المالية من (1970-2018):



شكل (8) يبين قيم إجمالي قيم الائتمان

يتبين من الشكل (8) أن قيم إجمالي قيم الائتمان قد كانت منخفضة منذ بداية الفترة إلى العام (1980)، وقد شهدت تنذباً في الفترة من (1982) إلى (2006)، وقد ارتفعت ارتفاعاً شديداً إلى نهاية فترة الدراسة.

نتائج الدراسة:

- من خلال التحليل والوصفي والكمي للبيانات الثانوية المتحصل عليها أعلاه يمكن تلخيص النتائج التالية:
- أظهرت النتائج أن قروض الأنشطة الاقتصادية الممنوحة كانت مستقرة في بداية الفترة المدروسة، ولكنها شهدت ارتفاعاً كبيراً في نهايتها.
- أظهرت النتائج أن القروض العقارية الممنوحة كانت مرتفعة طيلة الفترة المدروسة.
- أظهرت النتائج أن القروض الصناعية التي منحها مصرف التنمية شهدت ارتفاعاً بداية فترة الدراسة، واستقرت في منتصفها، وتوقفت خلال السنوات الأخيرة.

- أظهرت النتائج أن قروض السلف الاجتماعية التي أذن بمنحها مصرف ليبيا المركزي كانت منخفضة ولكنها ارتفعت في نهاية فترة الدراسة.
- بينت النتائج أن السلف والسحب على المكشوف الممنوحة من المصارف التجارية كانت منخفضة ولكنها ارتفعت في نهاية فترة الدراسة.
- كشفت النتائج أن قيم الكمبيالات التي أذن بمنحتها مصرف ليبيا المركزي كانت متذبذبة خلال فترة الدراسة.
- بينت النتائج أن التسهيلات التي أذن بمنحها مصرف ليبيا المركزي كانت في مجملها منخفضة ولكنها ارتفعت كثيراً في نهاية فترة الدراسة.
- كشفت النتائج أن إجمالي قيم الائتمان الممنوح من مصرف ليبيا المركزي كانت منخفضة، وارتفعت بشكل كبير في نهاية فترة الدراسة.

توصيات الدراسة:

- من خلال مشكلة الدراسة ونتائج التحليل الوصفي والكمي، يمكن تقديم بعض التوصيات، منها:
- ضرورة مواصلة إصلاح الجهاز المصرفي والمالي بشكل عميق، حتى يتمكن من الاستجابة لمتطلبات الاقتصاد الوطني والتكيف مع التطورات العالمية بكفاءة وفعالية.
 - يجب أن تعمل المصارف التجارية على محاولة الاقتراب من صيغ التمويل الإسلامية والاستفادة منها.
 - تفعيل دور المصارف كمؤسسة تمويلية في تقديم القروض.
 - خلق شراكة بين القطاعين العام والخاص لتوفير بيئة استثمارية ملائمة للنهوض بالمشروعات الصغرى والمتوسطة.
 - ضرورة قيام المصارف التجارية بإنشاء قاعدة بيانات للمشروعات الصغرى والمتوسطة، والقروض الممنوحة من قبل المصارف التجارية.
- من خلال استعراض وتحليل البيانات الثانوية المتحصل عليها خلال فترة الدراسة فلقد شاهدنا أن هناك نوع من التذبذب في كافة المؤشرات الواردة في الرسوم البيانية من الشكل رقم (1) إلى الشكل رقم (6) وكان يرجع ذلك التذبذب يكمن في أسباب اقتصادية.

قائمة المراجع

أولاً: الكتب:

- بن هاني، حسين (2002). أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي: دار الكندي للنشر والطباعة.
- حنفي، عبد الغفار (2005). الإدارة المالية مدخل اتخاذ القرارات: مكتب الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع: الإسكندرية، مصر.
- الراوي، خالد وهيب (1999). الاستثمار - مفاهيم تحليل - إستراتيجية. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
- رمضان، زياد (1998). مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي. عمان: دار وائل للنشر والطباعة.
- الشمري، ناظم وآخرون (1999). أساسيات الاستثمار العيني والمالي. عمان: دار وائل للطباعة والنشر.
- معروف، هوشيار (2003). الاستثمارات والأسواق المالية. عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع.
- الهيتي، نوزاد (1998). مقدمة في الأسواق المالية. طرابلس: أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية.
- يونس، محمود والوصال، كمال أمين (2005). اقتصاديات نقود وبنوك وأسواق مالية. قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية.

ثانياً: الدوريات العلمية:

- ببال، أحمد حسين وآخرون (2011). دور المصارف الخاصة في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق. مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، 4(7).
- عامر، طارق (2000). تطوير وتنمية أسواق رأس المال في الدول النامية وقدرات التمويل والاستثمار. مجلة الدراسات المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، 8(2). 9-11.
- عبدالله، الصادق (2016). امحمد بلقاسم. الإشكاليات والمعوقات التي تحد من - مساهمة المصارف التجارية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة: دراسة ميدانية من داخل مصرف الجمهورية بمدينة طرابلس. مجلة آفاق اقتصادية، (5).
- فوزي، عبد القادر وعبد الرزاق، الطاهر (2019). دور المصارف والمؤسسات المالية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا. مجلة دراسات الإنسان والمجتمع، (8).

- فياض، محمد (2003). دور المصارف التجارية في تمويل الاستثمار الخاص في ليبيا. ورقة مقدمة إلى مؤتمر الاستثمار في الاقتصاد الليبي الواقع والأفاق، كلية الاقتصاد، جامعة قاريونس، 1-23.
- مصرف ليبيا المركزي (2013). فعاليات معرض طرابلس الدولي للمشاريع الصغرى والمتوسطة في دورته الرابعة. مجلة المصارف، (14)، 6.
- النصور، إياد عبدالفتاح (2009). قياس كفاءة التمويل الحكومي الموجه نحو تنمية- المشروعات الصغيرة في الأردن. المجلة العربية للعلوم الإدارية، 16(3).
- الهيتي، نوزاد (2006). الصناعات الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون الخليجي. مجلة العلوم الإنسانية، 30.

ثالثاً : الرسائل العلمية:

- أحمد، خالد النويصري (2007). دور المصارف التجارية في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة. رسالة ماجستير، الأكاديمية الليبية.
- أبو صاع، رمضان أحمد (2009). دور التمويل المصرفي في تطوير الصناعات الصغيرة: دراسة تطبيقية على الصناعات الصغيرة في ليبيا. رسالة ماجستير، الأكاديمية الليبية.
- أبو ناجي، كفاح هشام (2014). الأثر التنموي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الممولة من قبل وزارة الاقتصاد الوطني. رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة.
- الحاسي، أسماء مبارك (2009). القروض المصرفية وأثرها على نمو القطاع الصناعي في ليبيا. رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد، جامعة المرقب.
- خيرى، رجب والفيتوري، عامر (2008). دراسة اقتصادية لسوق الأوراق المالية في الاقتصاد. جامعة طرابلس.

رابعاً : المؤتمرات والندوات:

- حداد، مناور (2006). دور البنوك والمؤسسات المالية في تمويل المشروعات- الصغيرة والمتوسطة(إضاءات من تجربة الأردن والجزائر). الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية. 2006، 17 و 18 أبريل. جامعة حسينية بن علي بالشلف.

خامساً : التقارير والنشرات:

- التقارير السنوية لمصرف ليبيا المركزي من 2007-2014 .
- النشرات الاقتصادية لمصرف ليبيا المركزي من 2013 - 2019.

- محمد، أحمد عباس (2019). مبادرة البنك المركزي لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة. سياسات عامة. القاهرة: المعهد المصرفي للدراسات. 27 سبتمبر 2019.

Abstract

This study aimed to identify the role that commercial banks play as one of the important financial institutions in Libya, and this study used the descriptive approach, as it is the appropriate approach for this type of study, which is based on describing the phenomenon, and the study relied on data and statistics issued by the Central Bank of Libya during The period from (1990-2019).

The results of the study concluded that loans for economic activities granted by commercial banks were stable, but witnessed a significant increase during the study period, and that real estate loans were high throughout the period under study, and that industrial loans witnessed a rise at the beginning of the period under study and stabilized in the middle of it, and stopped during the last years of the study period. The results also showed that social loans were low but increased at the end of the study period, and that advances and overdrafts granted by commercial banks were low but increased at the end of the study period, while the values of bills of exchange were fluctuating throughout the study period, and that the facilities granted by the banks The commercial banks were low in the past but rose a lot at the end of the study period, and that the total values of credit granted by commercial banks were low, and rose significantly at the end of the period referred to.

Key words: *Investment - financing - commercial banks.*